

الافتتاحية

النموذج التنموي الجديد

رؤية أخرى للنهوض بالنظام التربوي المغربي

يحتل التعليم مكانة بارزة في تقرير النموذج التنموي الجديد، وقد تجلّى ذلك واضحا في الرؤية التي تميز بها، وبشكل خاص في الدور الذي يسند إليه التعليم كي يصبح رافعة للتنمية، وكذا في الآليات التي يقترح إحداثها من أجل تفعيل هذا الدور.

إننا، في هذا التصدير الوجيز، لا نهدف إلى تقديم تحليل معمق للخلاصات والتوصيات التي تضمنها تقرير النموذج التنموي الجديد، وإنما نسعى إلى تسليط الضوء على مدى تحقق الانسجام والتكامل في مرجعيات السياسة التعليمية، وذلك انطلاقا من النموذج التنموي الجديد، من جهة، والرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030 من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، لسنّا في حاجة إلى التذكير بأن أي تضارب في الرؤى من شأنه أن يخلق ارتباكاً يؤثر بشكل سلبي في تدبير مشاريع الإصلاح، ويتسبب في تعثر تحقيق الأهداف، وبالتالي تعميق الأزمة التي تواجهها المنظومة التربوية.

وفي هذا السياق، نلاحظ بأن النموذج التنموي الجديد يتبنى رؤية لا تتوافق تماما والتوجهات التي تتأسس عليها الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030، فهذا المشروع يتموقع ضمن صنف نموذج للحكامة العملياتية بتصور يمكن أن ننعتة بالواقعية والبراغماتية الليبرالية، وذلك راجع إلى كونه ينخرط في الاستمرارية المتمثلة في تعزيز التوجهات التي تركز عليها السياسة العمومية التعليمية الحالية، وإن كان ذلك بنظرة انتقائية، كما تعكس ذلك هذه الفقرة من التقرير: "يدعو النموذج التنموي الجديد إلى إصلاحات طموحة من شأنها تعزيز واستكمال رؤية 2030 والقانون الإطار المنبثق عنها".

وفي الموضوع نفسه، نسجل أن النموذج التنموي الجديد يتبنى منهجية تتميز بالقطيعة مع التصورات التي اعتمدتها مشاريع الإصلاح السابقة، ويتجسد ذلك في إعادة ترتيب أولويات وظيفة التعليم، وفي مقدمة ذلك إحداث تحول عميق في النظام التربوي: "بدونه لا يمكن بلوغ أي هدف من الأهداف التنموية للمغرب على مستوى ازدهار المواطنين والتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي والإدماج الترابي" - على حد تعبير التقرير -

ودعم الرأسمال البشري، وإجراء تغيير عميق في مهن التدريس، ووضع معايير صارمة وفعالة لتدبير المسار المهني للأطر التربوية، ووضع نظام جديد لتقييم أدائهم. كما تتجلى أيضا هذه القطيعة في تخلي النموذج التنموي الجديد عن بعض المفاهيم التي تعودنا عليها في الوثائق التربوية المرجعية من قبيل: "الإصلاح التربوي" مستعصيا عنها بمفاهيم جديدة ذات دلالات قوية ومعبرة، مثل: التحول العميق للمنظومة التربوية، والنهضة التربوية، وتغيير جذري للبرامج التربوية...ولهذا نعتبر النموذج التنموي الجديد دليلا موجهًا لتصحيح المنظومة التربوية.

وفي السياق نفسه، وعلى سبيل المقارنة، نسجل أن الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015- 2030 تستند إلى مقارنة تضيف طابعا بيداغوجيا على الإصلاح التربوي، حيث جعلت من أهم غاياتها اقتراح توصيات ذات بعد بيداغوجي من أجل تجاوز الاختلالات التي تعترى النظام التربوي، والتي تتجسد على الخصوص في فشله في تحقيق الأهداف المنتظرة، بينما اعتمد النموذج التنموي الجديد مقارنة ذات بعد تنموي اقتصادي واجتماعي لوظيفة التعليم، وذلك انطلاقا من معايينة واقع المنظومة التربوية الذي يؤكد أنها في وضعها الحالي تشكل كوابح مثبطة لأي مسار تنموي.

وفي الاتجاه نفسه، نشير إلى أن المقاربة التنموية لوظيفة التعليم التي يعتمدها التقرير المذكور تتسجم مع الدور الجديد للتعليم كما تحدده المنظمات الدولية المتخصصة، كما تستجيب لانتظارات بلادنا، على غرار باقي الدول السائرة في طريق النمو، الساعية إلى تخطي العديد من المعوقات المرتبطة بإشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإضافة إلى العناصر السابقة، فإن اختلاف السياق الذي ميز إعداد الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، والنموذج التنموي الجديد، يمثل متغيرا حاسما في تحديد التصورات التي يستند إليها كلا المشروعين، وذلك حين نستحضر أن النموذج التنموي الجديد تم إعداده في ظروف عرفت تفشي جائحة كورونا، وقد كان ذلك دافعا للمطالبة بإرساء نظام تربوي قادر على الصمود في وجه الأزمات، وخاصة، تأقلمه مع التعليم القائم على النظام الرقمي. وبالرغم مما يمكن أن يمثل عامل السياق من أهمية في توجيه النموذج التنموي الجديد إلى المطالبة باعتماد نظام جديد للتدبير في فترة الأزمات، فإن هذا الجانب لا تحكمه، حسب تقديرنا، الظروف التي واكبت انتشار وباء كورونا وحدها، بقدر ما يعود إلى الخلفية الفكرية والمهنية ذات التوجه الحذر لأعضاء اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، حيث إن أغلب الأعضاء ينتمون إلى مدرسة اقتصادية ليبرالية، وهي مدرسة

ذات حساسية كبيرة إزاء عنصر " الأزمة" وتعطي أهمية قصوى لبعض العناصر المؤثرة، مثل: التوقعات، والمخاطر، واعتماد حكمة مرنة لتدبير الأزمات.

إننا ونحن بصدد عرض عناصر الاختلاف بين الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030 والنموذج التنموي الجديد نرى أنه لا بد من تسليط الضوء على الآليات التي اعتمدها كلا المشروعين لتنفيذ توصياتهما. فإذا كانت الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030 تستند إلى القانون - الإطار وما يتفرع عنه من نصوص تطبيقية، فإن النص القانوني حتى وإن كان يكتسب طابع الإلزام في ذاته، فمشروعيته لا تتحقق إلا حينما تعبر فئة مجتمعية عن إرادتها الواضحة في تنظيم وضع معين، ثم تتم ترجمة هذه الإرادة إلى قاعدة قانونية وضعية، كما يرى بذلك الفقيه القانوني René Chapus (1985). وبناء على ذلك، فإن ادعاء تحقيق إصلاح تربوي عن طريق إصدار نصوص قانونية، دون أن يكون المجتمع مهياً لمثل هذا الإصلاح ومتفاعلاً معه، هو ضرب من الوهم، وكما يقول عالم الاجتماع Michel Crozier (1979) " لا يمكن تغيير المجتمع بواسطة مرسوم".

أما بخصوص الوسيلة التي اعتمدها النموذج التنموي الجديد لتنفيذ التوصيات التي اقترحها، بما في ذلك الجانب المتعلق بالتعليم، فقد أحدث آلية جديدة لهذه الغاية، ويتعلق الأمر بـ " ميثاق وطني للتنمية" يلزم أخلاقياً مسؤولية مختلف الفاعلين. وبالرجوع إلى تجارب سابقة، نتصور أن تفعيل هذه الآلية يتوقف إلى حد بعيد على إرادة الفاعلين بمختلف القطاعات في الانخراط في استراتيجية التغيير التي ينشدها النموذج التنموي الجديد.

إن المقاربة التي يتبناها النموذج التنموي الجديد حول وظيفة التعليم تتميز بتكريس علاقة ارتباط وتداخل بين التعليم، من جهة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية، وهي علاقة تستند في مرتكزاتها على نظرة اقتصادية وتدييرية، وتجدر تياراً قوياً يساندها، غير أنها تواجه في الوقت نفسه بانتقادات شديدة من قبل الاتجاه الذي يتبنى المقاربة البيداغوجية في إصلاح التعليم، بحيث يرى المدافعون عن هذا الاتجاه الأخير وظيفة التعليم تتحدد في التكوين، والتربية، والتعليم، والارتقاء بشخصية الفرد، دون أن تشمل إعداداه للاندماج في سوق الشغل. وفي هذا السياق، فإن عبارة Reoul Olivier (1995) ومفادها أن المدرسة "مؤسسة بدون غايات مهنية" لأصدق تعبير يمثل هذا الاتجاه البيداغوجي. وجدير بالاهتمام أن هذه النظرة الاقتصادية- التنموية لوظيفة التعليم ما فتئت تشكل موضوع نقاش محتدم بين أقطاب الاتجاهين المذكورين. وإذا كنا لا نريد أن ننساق

وراء هذا الجدل، فوجب رغم ذلك التتويه بتنامي ملامح نظام تربوي دولي جديد يقدم التعليم على أنه محركٌ أساسيٌّ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبغض النظر عن الانتقادات الموجهة من قبل عدد من الفاعلين السياسيين والأكاديميين لبعض العناصر التي تضمنها النموذج التنموي الجديد، فإننا نعتقد أن هذا المشروع يحمل تصورا يجسد تقدما في عملية إعداد مخططات التنمية، سواء على مستوى المنهجية المتبعة، أو على مستوى وضوح الرؤية في تحديد الأهداف. كما نرى أنه يشكل دليلا موجها للعمل العمومي، وبصفة خاصة في قيادة التغيير في المجال الاقتصادي والاجتماعي. هذا فضلا عن كونه يتمتع بمشروعية كبيرة يستمدّها من الرعاية الملكية، الشيء الذي يمنحه مرجعية، ودعما، ومصداقية.

المدير المسؤول

د. مصطفى مقبول